مجلد خاص ببحوث مؤتمر كلية الصفوة الجامعة ٢٠١٨

دور البحوث العلمية وفاعليتها في الحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي

م.م. ميثم غانم جبر الجبوري

نبذة عن الباحث :
تدريسي في كلية الصفوة الجامعة

م.م. زينة شاكر عبد الكاظم الجبوري

نبذة عن الباحث :
تدريسية في كلية الصفوة الجامعة.

Abstract

The administrative and financial corruption are regarded as the spreadwide historical phenomena and historical Serbah proliferation is not limited to Al country without the other or one time, it has become much more serious than in past, especially after U.S jnvaid occupation of Iraq in a year (2003) because corruption has become a culture practiced by some of the staff, became the corruption scourge serious' challenge the largest of which is facing economic development and state-building and the promotion of economic reality, and the statement of negative effects on unemployment and inflation, investment and all other activities effects, spread across bribery, nepotism, embezzlement and abuse of public office, tax evasion and crimes of money laundering and operations of the smuggling of oil, Iraq has occupied the last rank Fair corruption Perceptions of the index transparency international .

The study stressed the great role played in the media print and broadcast media, which represents the fourth power in finding appropriate Alaayant to combat administrative and financial corruption that affected all state institutions, and to work together with the relevant organs to combat this dangerous phenomenon, which carved the body of the state bodies, as the study confirmed the relationship between the media and economic development as well as the relationship and interdependence between the media and the economy.

الملخص

يعد البحث العلمي عاملاً مهماً في تطور المجتمعات كونه يوجه الخطوات نحو السير بالاتجاه الصحيح ، كما يعتبر وسيلة مهمة من الوسائل التي تحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي، تلك الظاهرة التي عانت منها المجتمعات الغنية والفقيرة، والمتعلمة والآمية، وأخذت تزداد شيئاً فشيئاً في المؤسسات الحكومية العراقية، وهي مرتبطة برغبة الإنسان حيث يقوم بإساءة إستعمال السلطة ويحصل على مكاسب غير مشروعة، وأخذت تؤثر تأثيراً مباشراً على جميع القطاعات لاسيما الاقتصادية والسياسية والاجتماعية منها، وإن أمر معالجتها يستوجب الإهتمام بها من قبل الباحثين عموماً من خلال التطرق لها في أبحاثهم العلمية ، فضلاً عن ضرورة أن يكون هناك تنسيق بين الجهات المعنية بمكافحتها(هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية والمفتشين العموميين) وبين الباحثين، ولأهمية هذا الموضوع في الوقت الحاضر، إرتأينا البحث فيه ، آملين أن يسهم هذا البحث الموجز في سد النقص الحاصل في المكتبة العراقية القانونية والاقتصادية ، ونحن من جانبنا نحث الباحثين في مختلف الجامعات وصانعي القرار على المستوى المحلي والعربي إلى إعطاء هذا الموضوع الأهمية عن طريق تناوله وإيجاد الحلول والمعالجات التي تحد منه

المقدمة :

يعد الفساد الإداري والمالي مرض خطير يصيب المجتمعات ويحول دون اصلاح الإدارة ويعطل جهود التنمية الاقتصادية ويضعف الاستثمار ويعرقل الاقتصاد، فهناك العديد من الدول لم تحقق أي نمو اقتصادي بسبب انتشار ظاهرة الفساد، وتشير تقارير الشفافية العالمية أن مايعادل ميزانية بعض الدول النامية يضيع هدراً بسبب الفساد، وقد أصبحت ظاهرة الفساد تهم كل القطاعات من صحة وتعليم ومالية وسكن وغيرها، كما أشارت تقارير البنك الدولي أن البلدان التي احتلت مراتب دنيا في دليل الفساد حصلت على أدنى معدلات التنمية البشرية[1]، ولغرض الحد من هذه الظاهرة يتوجب تطوير الأجهزة الإدارية والحكومية لتصبح هذه الأجهزة كفوءة وفعالة وتعمل من أجل تحسين إدارة الدولة بما يسهم بدفع عجلة التنمية، وذلك من خلال تفعيل دور البحث العلمي في الحد من الفساد ومن ثم نهوض المجتمع والدولة ، ومن هنا يؤكد البحث على ضرورة أن يأخذ البحث العلمي دوره الكبير في بناء العراق، فالمساهمة في بناء مؤسسات الدولة يحتاج إلى تظافر جميع الجهود لاسيما البحث العلمي.

أولاً:- أهمية البحث .

تبرز أهمية البحث من خلال تناول قضية مهمة ومعاصرة ذات تأثير اقتصادي واجتماعي وهي انتشار ظاهرة الفساد الإداري والمالي في العراق بشكل واسع لاسيما بعد تغير النظام السياسي في العراق في عام ٢٠٠٣ ، فقد أثرت هذه الظاهرة في إعاقة عمل جميع المؤسسات الحكومية العراقية، فضلاً عن أضرارها وفقدان الثقة بالدولة وعدم احترام القوانين .

ثانياً:- مشكلة البحث .

ينطلق البحث من مشكلة مفادها إن ظاهرة الفساد المالي والإداري بكافة أشكالها وأنماطها منتشرة في جميع المؤسسات العراقية، وتأثيرها السلبي واضح على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، وللبحث العلمي دوراً كبيراً في الحد من هذه الآثار السلبية وإرساء قيم النزاهة والشفافية.

ثالثاً:- فرضية البحث .

ينطلق البحث من فرضية مفادها هو أن للبحث العلمي دوراً مؤثراً في الحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي التي انتشرت في العراق بشكل كبير، وأثرت سلباً على مختلف القطاعات لا سيما القطاعات الاقتصادية منها ، كما أن لها تأثيراً كبيراً في حل المشاكل ومحاربة الفساد الإداري والمالي وخاصة إهدار أموال الدولة ومواجهة الصعوبات والمعوقات التي تواجهها.

رابعاً:- منهج البحث .

سنعتمد في دراستنا اسلوب المنهج الوصفي التحليلي كونه المنهج الأكثر ملائمة لموضوع البحث .

خامساً:- هدف البحث .

١- تشخيص وتوضيح واقع الفساد الإداري والمالي في العراق وأشكاله.

٢- وصف آثار الفساد الإداري والمالي على الاقتصاد العراقي.

٣- وضع الحلول والمعالجات للحد من الفساد ومعالجتها بأسرع وقت ممكن .

٤- بيان دور البحث العلمي في الحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي.

سادساً:- هيكلية البحث .

المبحث الاول:- مفهوم الفساد الإداري والمالي وأنواعه ومظاهره .

المبحث الثاني:- أسباب وآثار الفساد الإداري والمالي .

المبحث الثالث:- دور البحث العلمي في مكافحة الفساد الإداري والمالي .

المبحث الاول: مفهوم الفساد الإداري والمالي وأنواعه ومظاهره

المطلب الأول :- مفهوم الفساد الإداري والمالي .

سنقوم بدراسة هذا المطلب في فرعين، يختص الفرع الأول في معنى الفساد لغةً واصطلاحاً ، والفرع الثاني يهتم بتعريف الفساد الإداري والمالي.

الفرع الأول:- معنى الفساد لغةً واصطلاحاً .

أولاً:- معنى الفساد لغة .

ورد مصطلح الفساد في اللغة بمعاني عديدة ومنها(أن الفساد خلاف المصلحة، وأفسد أباره، أي جعله يفسد ، وأفسد المال إفساداً، أخذه بغير حق، إستفسد ضد أستصلح، وتفاسد القوم تدابرو، وقطعوا الأرحام)، وجاء في لسان العرب:(الفساد نقيض الصلاح، وتفاسد القوم، تدابروا وتقاطعوا، والمفسدة خلاف المصلحة، والاستفساد خلاف

الاستصلاح، ومن معاني الفساد أيضاً ، الجذب والقحط)[٢]، كما قال الراغب الأصفهاني:(الفساد خروج الشيء من الإعتدال، قليلاً كان الخروج عنه أو كثيراً، ويضاده الإصلاح، ويستعمل ذلك في النفس والأشياء الخارجة عن الاستقامة)[٣]، أما في مختار الصحاح فقد ورد الفساد بمعنى (فَسَدَ) الشيء يفسد بالضم (فساداً) فهو فاسد، وفسد بالضم أيضاً (فساداً) فهو (فسيد)، و(أفسد ففسد) ولاتقل أنفسد، و(المفسدة) ضد المصلحة[٤]، كما أعطى البستاني معنى لغوي آخر لكلمة الفساد موضحاً أن : (فَسَدَ وفَسُدَ فساداً وفسوداً) ضد صلح فهو (فسيد) و(أفسده وفسده) ضد أصلح وفاسد القوم أساء إليهم ففسدوا عليه، (تفاسد) القوم، تدابروا ووقع الخلاف والعداوة بينهم، و(أستفسد) ضد استصلح والفساد مصدر اللهو واللعب وأخذ المال ظلماً و(المفسدة) مصدر الفساد أو سببه[٥]، وقد عرف الفيروز أبادي الفساد بأنه : " فسد الشيء فساداً وفسوداً ضد صلُح، والفساد : أخذ المال ظلماً، الجَدْبُ، والمفسدة: ضد المصلحة، وتفاسدوا : قطعوا الأرحام ، واستفسد : ضد استصلح[٦].

ثانياً:- معنى الفساد اصطلاحاً .

اختلفت وتعددت تعاريف الفساد بتعدد أنواعه إلا أنها تتفق جميعها مع تعريف البنك الدولي الذي عرف الفساد بأنه :"إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص"[٧]، وتندرج تحت هذا التعريف كل ممارسات الاستغلال السيء للوظيفة الحكومية أو الخاصة عندما يتعلق الأمر بالشركات الكبرى كالعمولات ، والرشاوى ، والتهرب الضريبي والكمركي والغش الكمركي ، وإفشاء أسرار العقود والصفقات وذلك عندما يعرض وكلاء أو وسطاء الشركات أو أعمال خاصة تقديم الرشاوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج حدود القوانين المرعية، وقد يحدث الفساد عن طريق إستغلال الوظيفة العامة دون اللجوء للرشوة وذلك من خلال الوساطة و المحسوبية في الوظائف العامة أو سرقة أموال الدولة بشكل مباشر[٨]، وماتجدر الإشارة إليه إن تعريف البنك الدولي للفساد يشبه إلى حد ما تعريف صندوق النقد الدولي الذي عرف الفساد بأنه: " علاقة الأيدي الطويلة التي تهدف لإستنتاج الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو لمجموعة ذات علاقة بالآخرين "[٩] .

ويمكن للباحثان أن يعرفا الفساد على إنه : " هو مرض خطير شبيه بمرض السرطان يصيب مؤسسات الدولة من خلال تغليب العاملين فيها مصالحهم الشخصية على المصلحة العامة ، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى عدم تقدم الدولة في جميع القطاعات لاسيما القطاعات الاقتصادية منها ".

الفرع الثاني:- تعريف الفساد الإداري والمالي.

أولاً:- تعريف الفساد الإداري .

كلمة الإداري لغةً مأخوذة من مصدر الكلمة دارَ يدورُ دوراً بسكون الواو ودوراناً بفتحها ، وأدارهُ غيرهُ ودوّر به ، وأدار إدارة ، أما الفساد الإداري أصطلاحاً فقد تعددت واختلفت التعريفات التي قيلت بشأنه حيث عرفها كل فقيه أو باحث من زاوية نظر خاصة به،

لكنها تتفق جميعها حول إساءة استخدام السلطة لغايات شخصية، فقد عرفته الهيئة المستقلة لمكافحة الفساد على إنه: " هو جريمة ضد المجتمع ومصلحته وإنه مخالفة لثقة المجتمع ويؤدي إلى عدم التساوي بين المواطنين وإلى إهدار الأموال العامة" [١٠]، كما عرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إنه: " إساءة استعمال القوة العمومية أو المنصب أو السلطة للمنفعة الخاصة سواء عن طريق الرشوة ، الإبتزاز، استغلال النفوذ، المحسوبية، الغش، تقديم إكراميات للتعجيل بالخدمات أو عن طريق الإختلاس"[١١]، أما منظمة الشفافية الدولية فقد عرفته بأنه : " كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة ذاتية لنفسه أو جماعته[١٢]، وأخيراً عرفته المفوضية الأوروبية للنزاهة على إنه: " التغيير في مسار السلطة من أجل المصلحة الخاصة سواء تعلق الأمر بسلطة سياسية أم قضائية أم إدارية أم إقتصادية ، بمعنى آخر تتخذ القرارات بالشأن العام تبعاً للمصلحة الخاصة دون النظر للمصلحة العامة " [١٣].

ويحدث الفساد الإداري والمالي عندما يقوم موظف معين بطلب رشوة من شخص لكي يسهل له معاملة ما، ومثاله مايحصل في دوائر التسجيل العقاري والضريبة وتشكيلات وزارة الداخلية ولاسيما مراكز الشرطة ومكاتب مكافحة الجريمة المنظمة ، كما يحدث الفساد عند قيام أحد المسؤولين بتعيين أحد أقاربه وفق مبدأ المحسوبية والمنسوبية .

ويرى الباحثان إن حل مشكلة الفساد الإداري والمالي يجب أن تعالج بثلاثة طرق الأولى: تشديد العقوبات المفروضة على سراق المال العام ، والثانية: الأخذ بنظر الاعتبار الدور الذي يؤديه البحث العلمي في توعية المجتمع، والثالثة: رفع المستوى المعاشي للمواطنين وإصلاح الإجور والرواتب.

ثانياً:- تعريف الفساد المالي .

يقصد بكلمة المالي لغةً فهو المال ، ويقال رجلٌ مالٌ أي كثير المال وتَمَوَّلَ الرجل صار ذا مال وَمَوَّلَه غيرهُ تَمويلاً [١٤] ، أما الفساد المالي اصطلاحاً فيقصد به مجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها، ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية كالجهاز المركزي للرقابة المالية المختص بفحص ومراقبة حسابات وأموال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات[١٥] .

ويمكن لنا أن نعرف الفساد المالي على أنه : " مسلك غير قانوني يسلكه الموظفين ويتمثل بمخالفة التشريعات المالية التي تحكم سير العمل المالي في الدولة" .

ثالثاً:- تعريف الفساد الإداري والمالي عند علماء الاقتصاد .

لقد تركزت جميع تعريفات علماء الاقتصاد على العلاقة بين الاستثمار والتنمية الاقتصادية من جهة ونوعية المؤسسات الحكومية من جهة أخرى، فقد تم تعريفه على إنه : (النشاطات التي تدر ريعاً من خلال إستغلال الموقع الوظيفي من قبل الموظف الفاسد) [١٦].

من خلال ما سبق يمكن القول بأن الفساد الإداري والإداري يتسم بجملة من الخصائص ومنها ما يأتي:-

١- تعدد الأطراف :- يتعدد أطراف الفساد عندما يشترك أكثر من شخص في تعاطي الفساد وهناك مستفيد من فعل الفساد لمصلحة طرف آخر وهو الحصول على المنافع المتبادلة لتجمع أطراف صفقة الفساد[١٧].

٢- السرية:- ويقصد بذلك أن تستعمل السرية الشديدة في ممارسة الفساد ، تحت جنح الظلام وبأساليب التحايل والخديعة[١٨].

٣- الإلتزام المتبادل:- أي إن الفساد يجسد المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة لمرتكبيه .

٤- الفساد تعبير عن إرادة صانع القرار والمؤثر بتكيفه مع إرادة أولئك الذين يحتاجون إلى قرارات محددة تخدم مصالحهم الفردية أولاً وأخيراً [١٩].

المطلب الثاني :- أنواع الفساد الإداري والمالي.

يتخذ الفساد أنواعاً وأشكالاً متعددة يمكن تلخيصها بالآتي:-

أولاً:- الفساد من حيث درجة تغلغل الفساد في المجتمع .

١- الفساد الكبير :- ويطلق عليه فساد القمة أو الفساد المؤسساتي[٢٠]. وهو الفساد الذي يشمل صفقات السلاح والتوكيلات التجارية للشركات متعددة الجنسية[٢١]. ويرتبط هذا النوع من الفساد بالفساد السياسي والمالي عندما تتحول الوظائف البيروقراطية العليا أداة للإثراء الشخصي غير المشروع[٢٢] .

٢- الفساد المحدود أو الصغير :- نجد هذا النوع من الفساد في الدرجات الوظيفية الدنيا حيث يمارس فرد واحد دون الاتفاق مع الآخرين، وينتشر بشكل كبير في العراق حيث يقوم أحد الموظفين الصغار باستلام رشاوي من بعض الأشخاص لإنجاز بعض الأعمال الصغيرة لهم[٢٣] .

ثانياً:- الفساد حسب نوع الانتماء للقطاع .

١- الفساد في القطاع العام:- يعتبر هذا النوع من أشد أنواع الفساد عائقاً للتنمية على مستوى العالم ويقصد به استغلال المنصب العام لأغراض خاصة إذ يتواطأ الموظفون الرسميين معاً لتحويل الفوائد لأنفسهم بطرق مختلفة مثل الاختلاس وسرقة المال العام والرشوة .

٢- فساد القطاع الخاص أو المختلط:- يعتبر هذا النوع من أكثر أنواع الفساد انتشاراً في العالم ، ويقصد به استغلال نفوذ القطاع الخاص للتأثير على تغيير السياسات الحكومية مما يعود بالنفع على جميع الأطراف في شكل رشاوي وهدايا من القطاع الخاص وإعفاءات وإعانات مختلفة من القطاع العام[٢٤] .

ثالثاً:- الفساد من حيث علاقته بالتنمية الاقتصادية .

١- الفساد الموسع :- ويسمى بالتبادل غير المشروط والذي يأتي نتيجة الحرية الاقتصادية، ويؤدي إلى زيادة ثروة المجتمع ، وبهذا المجال قد تنتشر أنشطة الفساد بحكم حرية التعامل .

٢- الفساد المحدود:- ويطلق على هذا النوع من الفساد بالتبادل الحر المقيد حيث إنه يؤدي إلى تناقل الثروات بين الأفراد وفق أشكال مقيدة ومحدودة [٢٥].

رابعاً:- الفساد من ناحية الانتشار .

١- الفساد الدولي:- ويقصد به هو الفساد الذي يتخذ نطاق واسع يصل إلى حد العالمية ويتجاوز حدود الدولة ضمن نطاق ما يعرف بالإقتصاد الحر، وقد ترتبط الشركات المحلية والدولية بالقيادة السياسية فتأخذ شكل منافع متبادلة يصعب التمييز بينها لهذا يسمى هذا النوع من الفساد بـ(الأخطبوط) ، لأنه يشمل معظم الإقتصادات وعلى مدى واسع ويُعِدُّ فساداً خطراً[٢٦] .

٢- الفساد المحلي:- ينتشر هذا النوع من الفساد داخل البلد الواحد في منشآته الاقتصادية وضمن المناصب الصغيرة ولا ارتباط له بالشركات والكيانات الأجنبية [٢٧] .

خامساً:- الفساد من حيث الموضوع .

١- الفساد السياسي:- يحدث الفساد السياسي عندما تقوم النخب الحاكمة في الدولة بإساءة استخدام السلطة العامة لأهداف غير مشروعة كالرشوة، والابتزاز، والمحسوبية، والاختلاس ، والجدير بالذكر إن هذا النوع من أنواع الفساد بدأ في العراق يزداد تدريجياً منذ عام ٢٠٠٣ ولحد الآن، حيث نرى المسؤولين السياسيين يخالفوا جميع الأحكام والقواعد التي تنظم عملهم [٢٨] .

ونحن من جانبنا نطالب القضاء العراقي متمثلاً بالإدعاء العام أن يمارس دوره الرقابي ويتدخل لردع كل من يخالف الأحكام والقواعد التي تنظم عمل مؤسسات الدولة بغية الحد من الفساد المستشري داخل المؤسسات السياسية العراقية.

والجدير بالذكر أن هناك تواطؤ من قبل أعضاء البرلمان العراقي في مجال مكافحة الفساد، حيث نرى عدم امتثال عدد كبير منهم لتقديم استمارة كشف الذمة المالية إذ وصلت النسبة في أحسن أحوالها ل (٦٣.٣) للسنوات من (٢٠١٠-٢٠١٣)، وكما مبين في الجدول الآتي:-

جدول رقم (١)

مؤشر عدد أعضاء البرلمان الذين قدموا الكشف المالي للسنوات من (٢٠١٠، ٢٠١٣)

السنة	العدد الكلي لأعضاء البرلمان	عدد الأعضاء الذين قدموا الكشف المالي	النسبة المئوية
٢٠١٠	٣٢٥	١١١	٣٤.٢
٢٠١١	٣٢٥	١٩٧	٦٠.٦
٢٠١٢	٣٢٥	٢٠٦	٦٣.٣
٢٠١٣	٣٢٥	١٤٦	٤٤.٩

٢- **الفساد الإداري** :- وهو الفساد الذي يمس الإدارة من حيث الإهمال واللامبالاة والمحسوبية وتعطيل المصالح والإبتزاز والتحايل والتجاوزات الإدارية لمصالح ذاتية الموظف[٢٩] .

٣- **الفساد الأخلاقي**:- يتمثل هذا النوع من الفساد بمجمل الانحرافات الأخلاقية والسلوكية المتعلقة بسلوك الموظف الشخصي وتصرفاته . ومثال ذلك قيام الموظف بالجمع بين وظيفته ووظيفة أخرى دون موافقة دائرته، أو قيامه بممارسة عمل يغلب فيه مصلحته الشخصية على المصلحة العامة[٣٠] .

٤- **الفساد القانوني**:- ويحصل هذا النوع من الفساد عندما تسيطر الإرادة السياسية على سلطة القانون عن طريق تلاعب أصحاب النفوذ (الفاسدين) في الدساتير وتعطيل القوانين أو تطبيقها بما يتلائم مع مصالحهم الشخصية[٣١] .

٥- **الفساد المالي**:- هو تصرف يصدر من الموظف العام يخالف فيه القواعد المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي الصادرة من الاجهزة الرقابية المختصة في الدولة وتتمثل هذه التصرفات بالرشاوي والاختلاسات وغيرها[٣٢] .

المطلب الثالث:- مظاهر الفساد الإداري والمالي .

يتخذ الفساد الإداري مظاهر متعددة يمكن اجمالها بالآتي:-

١- **الرشوة**:- وهي الحصول على أموال أو منفعة من أجل تنفيذ عمل مخالف لأصول المهنة[٣٣] .

٢- **المحاباة والمحسوبية**: هي تفضيل فرد أو جهة على فرد أو جهة أخرى تقديم خدمة ما بدون وجه حق على مصالح معينة[٣٤] . أما المحسوبية فهي تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي إليها الشخص مثل حزب أو عائلة أو منطقة دون أن يكونوا مستحقين لها . ويلاحظ إن المحسوبية قد انتشرت في العراق والوطن العربي في الآونة الأخيرة بشكل واسع وخاصة بعد عام ٢٠٠٣ [٣٥].

٣- **الوساطة**:- ويقصد به قيام أحد المسؤولين بحكم مركزه الوظيفي بالتوسط لشخص معين لا يستحق التعيين وغيرها[٣٦] .

ومن خلال حياتنا العملية نجد إن هذا المظهر يعد من أكثر مظاهر الفساد انتشاراً في العراق وفي حال عدم معالجته فإنه سيجعل الفساد في أعلى مستوياته .

٤- **التهرب الضريبي والكمركي**:- طريق غير قانوني يقوم به رجال الأعمال وذلك بدفع الرشاوي للمسؤولين الحكوميين لكي يتخلصوا من دفع الضريبة أو الرسوم الكمركية[٣٧] .

٥- **الابتزاز** :- هو ميزة يطلبها الموظف من الآخرين تحت تأثير التهديد بالضرر، والإبتزاز قد يكون صريحاً أو ضمنياً عبر إعاقة العمل والتأخير والتسويف، وغالباً ما يحدث الابتزاز في دوائر التسجيل العقاري، والضريبة، ومديريات الشرطة، ومكاتب مكافحة الجريمة

المنظمة، حيث يقوم بعض الموظفين بعرقلة عمل شخص ما من أجل الحصول على ميزة معينة .

ويرى الباحثان إنه من الضروري ردع كل شخص يقوم بإبتزاز شخص آخر من أجل الحصول على ميزة معينة منه، لأنه يشكل خطراً على المؤسسة التي يعمل فيها .

٦- **الاختلاس والسرقة والاحتيال:-** تعد جرائم السرقة والاختلاس والاحتيال سلوكاً سريع الانتشار بسبب ماتروجه بعض المعتقدات الاجتماعية السائدة من إباحة المال العام، وأن النيل منه للأغراض الخاصة أمر جائز ومشروع، فضلاً عن إعتباره دليلاً على تفشي الفساد في المجتمع بشكل خطير[٣٨] .

٧- **نهب المال العام:-** إن الحصول على أموال الدولة والتصرف بها من غير وجه حق تحت مسميات مختلفة يسمى نهب المال العام [٣٩] .

ومانجدر الإشارة إليه أن العراق وقع في مراكز متقدمة من حيث البدان الأكثر فساداً على المستوى العربي والعالمي في تصنيف الفساد الإداري والمالي فقد بلغت الأموال المهدورة جراء الفساد الإداري في الوزارات العراقية خلال العامين (٢٠٠٩، ٢٠١٠) نسبة عالية جداً وبالشكل التالي :-

جدول (٢)

الأموال المهدورة جراء الفساد الإداري والمالي في الوزارات العراقية للعامين (٢٠٠٩، ٢٠١٠)

ت	إسم الوزارة	مقدار الأموال المهربة	نسبة الفساد
١	وزارة الدفاع	٤ مليار دولار	%٥٨,٣٠٩
٢	وزارة الكهرباء	١ مليار دولار	%١٤,٥٧٧
٣	وزارة النفط	٥١٠ مليون دولار	%٧,٤٣٤
٤	وزارة النقل	٢١٠ مليون دولار	%٠٦١.٣
٥	وزارة الداخلية	٢٠٠ مليون دولار	%٢,٩١٥
٦	وزارة التجارة	١٥٠ مليون دولار	%٢,١٨٦
٧	وزارة المالية والبنك المركزي	١٥٠ مليون دولار	%٢,١٨٦
٨	وزارة الإعمار والإسكان	١٢٠ مليون دولار	%٧٤٩.١
٩	وزارة الاتصالات	٧٠ مليون دولار	%١.٠٢٠
١٠	أمانة بغداد	٥٥ مليون دولار	%٠.٨٠١
١١	وزارة الشباب والرياضة	٥٠ مليون دولار	%٠.٧٢٨
١٢	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	٥٠ مليون دولار	%٠.٧٢٨
١٣	وزارة الصحة	٥٠ مليون دولار	%٠.٧٢٨
١٤	وزارة العدل	٤٠ مليون دولار	%٠.٥٨٣
١٥	وزارة الزراعة	٣٠ مليون دولار	%٠.٤٣٧
١٦	وزارة الموارد المائية	٣٠ مليون دولار	% ٠.٤٣٧

١٧	وزارة الصناعة والمعادن	٢٠ مليون دولار	%٠.٢٩١
١٨	الهيئة العليا للانتخابات	١٠ مليون دولار	%٠.١٤٥
١٩	هيئة السياحة	١٠ مليون دولار	%٠.١٤٥
٢٠	وزارة التربية	٥ مليون دولار	%٠.٠٧٢٨
٢١	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	٥٠ مليون دولار	%٠.٧٢٨

- **الجدول من إعداد الباحثان بالإعتماد على تقريري هيئة النزاهة العراقية للعامين (٢٠٠٩، ٢٠١٠) .**

- **مؤشرات الفساد الإداري والمالي في العراق .**

تعد مسألة الفساد الإداري والمالي في العراق من موروثات العهود السابقة وأنتشرت بشكل واسع بعد عام ٢٠٠٣ حيث أصبحت جميع الموارد الاقتصادية والنقدية تحت تصرف الإدارة المدنية للاحتلال الأمريكي ، وقد ظهر الفساد واضحاً وجلياً من خلال إساءة استعمال سلطة الإحتلال للبنى المؤسسية وسرقة المحتويات النقدية للبنوك والمصارف وتدمير المباني الحكومية، كما ظهرت صور الفساد في العراق من خلال قيام الجانب المدني من قوى الإحتلال بمهام الإشراف على اعمار دوائر الدولة كافة لتستورث الحكومات العراقية المتعاقبة هذا الإرث الثقيل ، وقد رافق ذلك تفشي الجريمة المنظمة وفقدان الأمن لفترة طويلة وغياب الرقابة على الحدود، كل هذه العوامل اجتمعت وجعلت العراق يقع في مركز متقدمة من حيث الدول الأكثر فساداً بحسب بيانات مؤسسة الشفافية الدولية ، وهذا ماتجده في الجدول رقم (٣) الآتي [٤٠] .

جدول رقم (٣)

يوضح ترتيب العراق وفقاً لمؤشر الفساد

ت	السنوات	عدد الدول الكلي	مرتبة العراق	درجة مؤشر الفساد
١	٢٠٠٣	١٣٠	١١٣	٢.٢
٢	٢٠٠٤	١٥٤	١٢٩	٢.١
٣	٢٠٠٥	١٥٨	١٣٧	٢.٢
٤	٢٠٠٦	١٦٣	١٦٠	١.٩
٥	٢٠٠٧	١٧٩	١٧٨	١.٥
٦	٢٠٠٨	١٨٠	١٧٨	١.٣
٧	٢٠٠٩	١٨٠	١٧٦	١.٥
٨	٢٠١٠	١٧٨	١٧٥	١.٥
٩	٢٠١١	١٨٢	١٧٥	١.٨
١٠	٢٠١٢	١٧٤	١٦٩	١.٨
١١	٢٠١٣	١٧٨	١٧١	١.٩
١٢	٢٠١٤	١٧٨	١٧٠	١.٦
١٣	٢٠١٥	١٧٨	١٦١	١.٦

• تم إعداد الجدول أعلاه من قبل الباحثان بالاستناد إلى تقارير منظمة الشفافية الدولية للأعوام (٢٠٠٣- ٢٠١٥) .

المبحث الثاني: أسباب وآثار الفساد الإداري والمالي

المطلب الأول:- أسباب الفساد الإداري والمالي .

توجد مجموعة من الأسباب إن وجدت في مجتمع أو مؤسسة ما فإنها تساعد على إيجاد بيئة خصبة لتفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي، يمكن إجمالها بالآتي:-

١- الأسباب السياسية:- يعد من أهم الأسباب السياسية للفساد هي غياب الحريات العامة والنظام الديمقراطي وضعف دور مؤسسات المجتمع المدني وضعف الإعلام والرقابة، فضلاً عن ضعف مستوى الخدمات المقدمة من الدولة للمواطنين(٤١) .

٢- الأسباب الاقتصادية :- تتمثل الأسباب الاقتصادية للفساد بضعف الاستثمار وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج وعدم توفير فرص العمل والخدمات وزيادة البطالة(٤٢).

ومن وجهة نظرنا إن التظاهرات التي شهدتها أغلب مدن العراق في الآونة الأخيرة جاءت نتيجة لوجود فساد اقتصادي ومنها عدم توفير فرص العمل ونقص الخدمات وزيادة البطالة والفقر، وفساد سياسي ، ومنها المحاصصة الطائفية وإنعدام الرقابة والمسؤولية .

٣- الأسباب الاجتماعية:- وتشمل الحروب وآثارها ونتائجها والتدخلات الخارجية والقلق الناجم عن عدم الاستقرار والفقر وتدني مستويات التعليم(٤٣) .

٤- الأسباب الإدارية والتنظيمية :- وتتمثل بالإجراءات المعقدة (البيروقراطية) وغموض التشريعات وتعددها وعدم العمل بها(٤٤) .

المطلب الثاني:- الآثار المترتبة على الفساد الإداري والمالي(٤٥) .

أولاً:- أثر الفساد على الاقتصاد:- يؤثر الوضع الاقتصادي تأثيراً كبيراً في ظهور الفساد الإداري والمالي ، إذ أن عجز الدولة عن إشباع حاجات المواطن الأساسية يشكل سبباً رئيسياً لسلوك العاملين السلبي، فقد يستعلمون السياسات الاقتصادية المرتجلة التي لا تحقق قدراً من التوازن في توزيع الثروات على السكان والتحول غير المخطط نحو خصخصة القطاع العام، كما هناك بعض الأمور التي تؤثر على انتشار ظاهرة الفساد الإداري والمالي ومنها الأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها المجتمعات لأسباب مختلفة، ومنها ضعف الاستثمار وهروب الأموال خارج البلد وما يتبعه من قلة فرص العمل وزيادة البطالة والفقر وضياع أموال الدولة لعدم استثمارها في مشاريع تخدم المواطنين، أما من الناحية التنظيمية فإن غياب النظم الخاصة بالحوافز يؤدي إلى انتشار ظاهرة الفساد الإداري والمالي(٤٦) .

ثانياً:- أثر الفساد على السياسة:- يؤثر الفساد على السياسة عندما تزداد الصراعات والخلافات في جهاز الدولة بين الأحزاب المختلفة في سبيل تحقيق المصالح الشخصية على المصالح العامة الأمر الذي يؤدي إلى ضعف أجهزة ومؤسسات الدولة.

ثالثاً:- الآثار الإجتماعية:- يؤدي الفساد إلى خلخلة القيم الأخلاقية وإلى الإحباط وانتشار اللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع وبروز التعصب والتطرف في الآراء وانتشار الجريمة كردة فعل لانهيار القيم وعدم تكافؤ الفرص، كما يؤدي إلى عدم المهنية وفقدان قيمة العمل والتقبل النفسي لفكرة التفريط في معايير أداء الواجب الوظيفي والرقابي وتراجع الإهتمام بالحق العام ، والشعور بالظلم لدى الغالبية مما يؤدي إلى الاحتقان الاجتماعي، وانتشار الحقد بين شرائح المجتمع وانتشار الفقر وزيادة حجم المجموعات المهمشة والمتضررة وخصوصاً النساء والأطفال والشباب[٤٧].

- **تجريم الفساد المالي والإداري في القوانين والتشريعات العراقية .**

من أهم القوانين التي جرمت ظاهرة الفساد الإداري والمالي في القانون العراقي هو قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل حيث عاقبت المواد من (٣٠٧- ٣٢١) على ارتكاب الرشوة والاختلاس من قبل الموظف العام وفرضت عقوبات عليه عند ارتكابه إحدى هاتين العقوبتين، كما أشار قانون انضباط موظفي الدولة رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ المعدل إلى واجبات الموظف العام ومنها محافظته على أموال الدولة وعدم التجاوز عليها واحترام الوظيفة المنوطة به وعدم استغلالها لتحقيق مآرب شخصية[٤٨]، وأخيراً شكلت الحكومة العراقية هيئة مستقلة تسمى هيئة النزاهة ومهمتها مكافحة الفساد الإداري والمالي في العراق[٤٩] .

وفي رأينا إنه لطالما هيئة النزاهة تملك دور تربوي وإعلامي وبصفتها من مؤسسات مكافحة الفساد في العراق فعليها أن تهتم بكل بحث علمي يدرس ظاهرة الفساد الإداري والمالي بغية الإستفادة من النتائج والتوصيات التي يتوصل إليها كل بحث، وبالتالي لكي يعطى البحث العلمي دوره في الحد من هذه الظاهرة .

المبحث الثالث:دور البحث العلمي في مكافحة الفساد الإداري والمالي

يلعب البحث العلمي دوراً رئيسياً في إيجاد الآليات الناجحة في الحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي عن طريق بيان الآثار السلبية والخطرة له على المجتمع، كما له القدرة على إشاعة ثقافة الحد من هذه الظاهرة السيئة، فضلاً عن إنه يستطيع أن يقوم بدوره الفعال بالتعاون مع الأجهزة الرقابية المختصة بالحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي .

المطلب الأول:- مفهوم البحث العلمي .

يعد البحث العلمي هو الموضوع الذي يتبناه الباحثون من أجل تسليط الضوء على المشكلات وإيجاد حلولاً علمية لها وفق آليات طرق البحث، ويعرف البحث العلمي بأنه: " الأسلوب المنظم في جمع المعلومات الموثقة وتدوين الملاحظات والتحليل الموضوعي لتلك المعلومات بإتباع أساليب ومناهج علمية محددة بقصد التأكد من صحتها أو تعديلها أو إضافة الجديد لها ، أو بمعنى آخر هو الوسيلة التي يمكن بواسطتها الوصول إلى حل مشكلة محددة، إذاً البحث العلمي هو محاولة دقيقة لحل مشكلة نعاني منها في حياتنا تم اكتشافها عن طريق الاستطلاع والملاحظة الدقيقة أي الربط بين الحقائق والواقع[٥٠] .

ويمكن لنا أن نعرف البحث العلمي بأنه: " عملية فكرية منظمة يقوم بها الباحثون بجمع الحقائق والمعلومات والأدلة في موضوع معين وذلك باتباع طريقة علمية منظمة بهدف الوصول إلى جملة من النتائج والمقترحات بشأن هذا الموضوع " .

المطلب الثاني:- أهمية البحث العلمي في مكافحة الفساد الإداري والمالي .

تكمن أهمية البحث العلمي في مكافحة الفساد الإداري والمالي بالآتي:-

١- يعد البحث العلمي عنصر مهم وحيوي لبناء مؤسسات علمية وفكرية، إذ إنه يعتبر من أهم المقاييس الدالة على الدور القيادي في المجالات العلمية والمعرفية.

٢- إن سمعة البلدان ومكانتها ترتبط بالأبحاث العلمية التي تنتجها وتنشرها، وهذا إن دل على شيء فهو يدل على أهمية البحث العلمي في كافة الأصعدة .

٣- مؤشر الفساد يعتمد بشكل أو بآخر على نوعية البحث العلمي الهادف إلى تحقيق أقصى قدر من الشفافية .

٤- يغني البحث العلمي المعرفة الإنسانية وينميها ويرتبط بخدمة وتلبية حاجات المجتمع بصورة مباشرة أو غير مباشرة فهو يؤدي إلى زيادة المعارف ويعالج المشاكل .

٥- للبحث العلمي مردوداً غير مباشر على القائمين به فهو يجعل لديهم القدرة على إنجاز البحوث العلمية .

المطلب الثالث:- مجالات البحث العلمي في مكافحة الفساد الإداري والمالي .

١- يراقب الباحث العلمي مؤسسات الدولة ويوصي بمعالجة حالات الفساد .

٢- يزود البحث العلمي الأجهزة المختصة بالآليات والتقنيات اللازمة .

٣- يعمل البحث العلمي على دراسة وتحليل حالات الفساد وإرجاعها إلى متغيراتها الطبيعية والبشرية .

٤- تحصين المواطن من خطر الفساد وآلية انتقاله .

٥- تسخير التقنيات والآليات الخاصة بالباحثين لمكافحة الفساد .

٦- يركز البحث العلمي على البعد الأخلاقي وبناء الإنسان وتوعيته لمحاربة الفساد(٥١).

المطلب الرابع:- السبل العلمية المتبعة لمكافحة الفساد الإداري والمالي بطرق البحث العلمي.

من أهم السبل العلمية المتبعة في مكافحة الفساد الإداري والمالي بطرق البحث العلمي مايلي:-

١- إعداد أدلة تنظيمية حديثة لتحديد الواجبات والمسؤوليات بين الإدارات المختلفة .

٢- تطوير القيادات الإدارية من خلال أساليب اتخاذ القرارات والتحفيز .

٣- المشاركة في اتخاذ القرارات والعمل الجماعي .

٤- تطبيق معايير تقويم أداء العاملين .

٥- وضع خطط تدريب تتناسب مع احتياجات الجهاز الإداري .

٦- تعزيز انتماء الموظف لوظيفته من خلال الاهتمام ببرامج تقويم النزاهة والشفافية[٥٢] .

المطلب الخامس : معالجات البحث العلمي في كشف الفساد من وجهة نظر الباحثان .

يرى الباحثان إن للبحث العلمي عدة وسائل وحلول يمكن من خلالها الحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي ومنها:-

١- التطرق إلى إصلاح الأداء الإداري والقانوني والمالي عند دراسته لظاهرة الفساد الإداري والمالي .

٢- توعية الباحثين وإرشادهم بالأضرار التي تسببها ظاهرة الفساد الإداري والمالي .

٣- بالرغم من عدم وجود منهج علمي خاص يدرس في المراحل الدراسية، فيجب توعية الطلاب من خلال تزويدهم ببحوث علمية بغية ترسيخ مبادئ النزاهة وأسسها في عقول المتلقين ووجدانهم لحين إستحداث مناهج علمية تتناول الفساد .

٤- إستمرارية عقد الندوات والمؤتمرات والإجتماعات التي تنبذ الفساد المستشري في جميع مفاصل الدولة .

٥- الإستفادة من تجارب الدول من خلال دراسة وتطبيق الجوانب الإيجابية التي مرت بها الدول المتقدمة اقتصادياً وإدارياً واجتماعياً وسياسياً .

٦- تعزيز وتفعيل الدور الرقابي .

٧- العمل على بناء دولة المواطنة والمؤسسات من خلال الاعتماد على البحث العلمي.

الخاتمة

أولاً:- النتائج .

١- يمكن للبحث العلمي أن يلعب دوراً فاعلاً في التقليل أو الحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي .

٢- إن البحث العلمي يشكل عاملاً مهماً في الكشف عن المشكلات والظواهر الموجودة في المجتمع ومحاولة إيجاد الحلول لها .

٣- إن الفساد الإداري والمالي آفة مجتمعية تصيب جميع مفاصل الدولة ، وتعيق عجلة النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، حيث يؤدي إلى ضعف الاستثمار وهروب الأموال إلى خارج البلد، وانخفاض الإيرادات الضريبية، وانقسام سوق صرف العملة وسوء إنفاق الأموال الحكومية.

٤- للبحث العلمي دور مهم في الحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي والذي يبرز من خلال تعريف الشعوب بالظاهرة وتثقيفه على نبذها والشعور بالمسؤولية تجاه المال العام.

٥- الفساد الإداري والمالي هو إساءة استخدام السلطة وعدم معاقبة القائمين بها الأمر الذي أدى انتشار ظاهرة الفساد الإداري والمالي بشكل كبير .

٦- الفساد الإداري والمالي يحرم المجتمعات حقها في المساواة في كل شيء ويزيد من حجم ومعاناة الطبقة الفقيرة ويقلص حجم الطبقة المتوسطة، مما يترك تأثيرات سلبية على البنية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية .

٧- إن ظاهرة الفساد هي ظاهرة بدأت تنتشر بشكل واسع في المجتمع العراقي بعد عام ٢٠٠٣ ، مما أدت إلى تغير الكثير من القيم فيه ومنها النظرة إلى الموظف الفاسد نظرة سيئة.

٨- ظاهرة الفساد عانت منها المجتمعات الغنية والفقيرة، والمتعلمة والآمية، وأخذت تزداد في شيئاً فشيئاً في المؤسسات الحكومية، وهي مرتبطة برغبة الإنسان من خلال إساءته لإستعمال السلطة وحصوله على مكاسب غير مشروعة، وأخذت تترك آثاراً سياسية واقتصادية واجتماعية سلبية تؤثر على المجتمع بأكمله .

٩- تغليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة عند استعمال المال العام من خلال تجاهل بعض القوانين والتعليمات الخاصة بالجانب المالي .

١٠- غياب أخلاقيات المسؤولين أحد أهم أسباب انتشار ظاهرة الفساد في القطاعين الحكومي والخاص.

ثانياً:- التوصيات .

١- ضرورة الإعتماد على البحث العلمي كعامل رئيسي ومهم في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري والمالي باعتباره وسيلة للاستعلام والتقصي المنظم والدقيق .

٢- تفعيل دور أعضاء هيئة التدريس في الجامعات ومراكز البحوث العلمية لعمل المزيد من الأبحاث (البحوث العلمية ورسائل الماجستير والدكتوراه) التي تتناول ظاهرة الفساد في أجهزة الدولة المختلفة، وذلك لرفد البحوث والدراسات بنتائج يمكن أن تسهم في إيجاد آليات مقترحة قد تؤدي إلى الحد من ظاهرة الفساد.

٣- حث الباحثين في الجامعات المختلفة على تناول هذا الموضوع وبحثه من جميع جوانبه وذلك من أجل الخروج بنتائج عملية تساعد في الحد من الفساد الإداري والمالي .

٤- نوصي بضرورة متابعة نتائج الدراسات والبحوث من قبل الجهات المعنية بمكافحة الفساد وذلك للاستفادة منها في الخروج بمقترحات قد تسهم في الحد من هذه الظاهرة .

٥- تفعيل دور البحث العلمي في إظهار مخاطر الفساد على المجتمع وتثقيف الشعوب بخطورة مشكلة الفساد الإداري .

٦- التعريف بأهمية البحث العلمي في مكافحة الفساد ومعالجة العديد من المشاكل الأخرى والتوعية لهذه الأهمية عن طريق مناهج الدراسة في الجامعات .

٧- نوصي المشرع العراقي بضرورة تشريع قوانين جديدة للحد من ظاهرة الفساد .

٨- ضرورة ايجاد استراتيجية خاصة بالبحث العلمي واضحة للحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي .

٩- نوصي بضرورة أن تحظى ظاهرة الفساد الإداري والمالي باهتمام الباحثين في مختلف الاختصاصات كالاقتصاد والقانون وعلم السياسة والاجتماع .

١٠-نوصي الباحثين بدعم المؤسسات الحكومية في ايجاد الحلول والعلاجات التي من شأنها أن تحد من الفساد .

١١-إعطاء الدور الأكبر للجامعات باعتبارها حواضن للبحث العلمي لكي تعالج ظاهرة تفشي الفساد الإداري والمالي.

١٢-نوصي بضرورة التأكيد على دور القانون والقضاء في الحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي .

١٣-نطالب القضاء العراقي بالتدخل وردع كل من يخالف الأحكام والقواعد التي تنظم عمل مؤسسات الدولة بغية الحد من الفساد السياسي المستشري داخل المؤسسات السياسية العراقية .

١٤-التعاون بين هيئة النزاهة والجامعات لوضع خطة عمل لإلقاء المحاضرات والدروس على الموظفين في دوائر الدولة لبيان مخاطر ظاهرة الفساد الإداري والمالي والعمل على الحد منها .

١٥-نوصي المشرع العراقي بضرورة سن تشريع يجبر المسؤولين العراقيين بالكشف عن ذممهم المالية سنوياً بغية الحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي.

١٦-لابد أن يكون لعلماء القانون والاقتصاد دور لتحديد أسباب الفساد والمساهمة في الحد من هذه الظاهرة من خلال استخدام شتى الطرق في البحث .

١٧-تشجيع الباحثين والكتاب بتأليف الكتب والمراجع الخاصة واعتبارها مراجع لطلبة الكليات والباحثين ومنح الكتاب والباحثين مكافأة مالية حسب جهد كل باحث يقوم بتقديم الجهد .

الهوامش

١- فتحي بن حسن السكري، دراسة حول أسس وأساليب مقاومة الفساد الإداري، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص١٤٩.

٢- ابن منظور، لسان العرب، المحيط، المجلد الثاني، بيروت، دار لسان العرب، بدون تاريخ نشر، ص١٠٩٥.

٣- الأصفهاني، الحسين بن محمد الفضل المعروف بالراغب، المفردات في غريب القرآن، دار المعرفة، لبنان، بدون تاريخ نشر، ص٣٧٩.

٤- محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، دار الرسالة ، الكويت، ١٩٨٢، ص٥٠٣.

٥- فؤاد أفرام، منجد الطلاب البستاني، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت، ١٩٧٧، ص٥٥١.

٦- الفيرز آبادي، القاموس المحيط، فسد ، الطبعة السادسة، مؤسسة الرسالة، بيروت١٩٩٨، ص٢٠.

٧- د. لبنان هاتف الشامي، د. إسراء علاء الدين نوري، دور مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام في مكافحة الفساد في العراق بعد عام ٢٠٠٣، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١٤، ص٢١.

٨- إيثار عبود كاظم الفتلي، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في بلدان مختارة ، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة كربلاء، ٢٠٠٩، ص٧.

٩- د. رياض مهدي عبد الكاظم، علاء حافظ حطاب، دور الإرادة السياسية في مكافحة الفساد (دراسة حالة العراق)، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١٤، ص٩٨.

١٠- د. ياسين كريم محمد، أهمية التحقيق الإداري ومدى ضرورته في التصدي بصور الفساد، بحث منشور في المؤتمر العلمي السنوي لهيئة النزاهة، ٢٠٠٨، ص٩٥.

١١- مجبور فازية، إصلاح الدولة ومكافحة الفساد في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مولود معمري- تيزي وزو، ٢٠١٥، ص٣٣، حمود نعمان بلال، الفساد الإداري والمالي وتأثيره على التنمية الاقتصادية في العراق للدة (٢٠٠٣-٢٠١٥) ودور الإعلام في المواجهة، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، ٢٠١٧، ص١٣ .

١٢- د. حسين عليوي ناصر الزيادي، دور البحث العلمي في حماية النزاهة ومكافحة الفساد، بدون دار وسنة نشر، ص٢، نور على إبراهيم، دور مؤسسات الضبط الاجتماعي في الوقاية من الفساد، بحث منشور في مجلة النزاهة والشفافية للدراسات والبحوث، السنة الثالثة ، العدد الخامس، حزيران ٢٠١٢، ص٥٦، طارق عبد الرسول نقي وهناء عبد الكاظم حمد ، السلطة المختصة بالتحقيق الإبتدائي في القانون العراقي ، بحث منشور في المجلة الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١٤، ص٣٢٦ .

١٣- د. سالم عبد الحسن رسن الكرعاوي، إبراهيم خليل سلطان، أثر الفساد المالي على قطاع التعليم في العراق، بدون دار وسنة نشر، ص٥.

١٤- أبو بكر الرازي : مختار الصحاح ، دار الرسالة ، الكويت ، ١٩٨٣ ، ص٢١٥ .

١٥- بتول عبد العزيز رشيد، دور الصحافة في تدعيم تنفيذ آليات الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، بحث منشور في مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، السنة الثانية ، العدد الثالث ، كانون الثاني ٢٠١١، ص٢٨.

١٦- د. عياد محمد علي باش، التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للفساد الحكومي في البلدان النامية ، بحث منشور في مجلة الموظف النزيه ، برنامج المجتمع المدني ، مجلة تصدر عن مركز عشتار للتدريب الصحفي ، الطبعة الأولى ، بابل، ٢٠٠٦ ، ص٤٢، د. عبد الأمير كاظم عماش العيساوي، السياسة الجنائية في جرائم الفساد الإداري والمالي في القانون العراقي، رسالة ماجستير، كلية القانون ، جامعة بابل ، ٢٠١٢ ، ص٣٦ .

١٧- د. صباح حسن عبد الزبيدي، مقترح تصميم منهاج في النزاهة والشفافية يدرس في كليات التربية لغرض تعزيز الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للأعوام (٢٠١٠- ٢٠١٤)، بحث منشور في مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، السنة الثانية ، العدد الرابع ، حزيران ٢٠١١، ص٤١.

١٨- في نفس المعنى د. ماهر صبري كاظم، حقوق الإنسان والديمقراطية والحريات العامة، كلية القانون، جامعة ذي قار، بدون سنة نشر، ص٦٦.

١٩- مخلد توفيق مشاوش خشمان، مشكلة الفساد الإداري في ضوء التشريعات والقوانين الأردنية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق ، جامعة الشرق الأوسط ، ٢٠٠٩، ص٤٣.

٢٠- رياض مهدي الخطاب ، حرية المعلومات والنفاذ إليها من منظور المجتمع المدني والإعلام ودورهما في المساعدة على كشف الفساد، بحث منشور في المؤتمر العلمي السنوي لهيئة النزاهة، ٢٠٠٨، ص١٤٣.

٢١- طارق عبد الرسول تقي ، دور الشفافية والإعلام الحر في تفكيك ظاهرة الفساد، بحث منشور في مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، السنة الثانية، العدد الثالث، كانون الثاني ٢٠١١، ص١٠٢.

٢٢- فاد عباس كرمش الزيدي، دور تحليل بيئة المنظمة في الحد من ظاهرة الفساد، بحث منشور في مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، السنة الخامسة ، العدد الثامن، كانون الأول ٢٠١٤، ص٦٩، د. عمر إسماعيل حسين، م. خلود وليد صالح، دور الرقابة في الحد من الفساد الإداري، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد،٢٠١٤، ص١١٦.

٢٣- محمد عبد العزيز شوكت، الشفافية والمسائلة ودورهما في مكافحة الفساد، بحث منشور في مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، السنة الثانية ، العدد الرابع ، حزيران ٢٠١١، ص١١٣ .

٢٤- عطا الله خليل، مدخل مقترح لمكافحة الفساد في الوطن العربي (تجربة الأردن)، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٢٤.

٢٥- بشار محيسن حسن الإمارة، دور السلطة التشريعية في مكافحة الفساد الوظيفي، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق ، جامعة النهرين ، ٢٠١٢، ص٢٦.

٢٦- عبد الأمير كاظم عماش العيساوي، المصدر السابق ، ص٧٤ .

٢٧- بشار محيسن حسن الإمارة، المصدر السابق، ص٢٧.

٢٨- عامر نعمة هاشم، دور الإعلام والإعلام التربوي في مكافحة الفساد، بحث منشور في مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، السنة الثانية ، العدد الثالث ، كانون الثاني ٢٠١١، ص١٥٠ .

٢٩- أفياء محمد قاسم و أحمد ثابت عبد الكريم، الآثار الشاملة للفساد على تحقيق التنمية الإنسانية، بحث منشور في مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، السنة الخامسة ، العدد الثامن ، كانون الأول ٢٠١٤، ص١٢٤، وفي نفس المعنى د. منعم عبد القادر وعبير نجم الخالدي، محاربة الفساد الإداري والاجتماعي واجب وطني، بحث منشور في المؤتمر العلمي السنوي لهيئة النزاهة، ٢٠٠٨، ص١٦٩.

٣٠- شيماء كاظم كشاش، الفساد الإداري والمالي في العراق، بحث منشور في مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، السنة الثانية ، العدد الرابع ، حزيران ٢٠١١، ص١٣٩، نادية شاكر حسين، المخالفات المحاسبية وأثرها في تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري، بحث منشور في مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، السنة الرابعة ، العدد السادس ، كانون الأول ٢٠١٣، ص٩١ .

٣١- حمود نعمان بلال، المصدر السابق، ص١٧ .

٣٢- عبد الأمير كاظم عماش العيساوي، المصدر السابق، ص٣٧ .

٣٣- حسن فارس عبود طبرة، تقييم حجم ظاهرة الفساد في المؤسسات الحكومية العراقية من وجهة نظر تدريسي الجامعات، بحث منشور في مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، السنة الخامسة ، العدد السابع ، حزيران ٢٠١٤، ص١٦٤.

٣٤- سوسن كريم الجبوري، الفساد الإداري والمالي وأهم آثاره الاقتصادية في العراق، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة القادسية، بدون سنة نشر، ص٤٦.

٣٥- د. عمر إسماعيل حسين، دور وسائل الاعلام في كشف الفساد الإداري والمالي ، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١٤ ، ص١٠.

٣٦- حسن طبرة ، دور الفساد في تعميق مظاهر الفقر في العراق ، بحث منشور مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات ، السنة الرابعة، العدد السادس ، كانون الأول ٢٠١٣ ، ص١٤.

٣٧- حمود نعمان بلال، الفساد الإداري والمالي وتأثيراته على التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٥) ودور الاعلام في المواجهة، دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، ٢٠١٧، ص٢١.

٣٨- مخلد توفيق مشاوش خشمان، المصدر السابق، ص٤٨.

٣٩- باسل منصور، التدابير التشريعية والإدارية لمكافحة الفساد في القطاعين الأهلي والخاص وفق قواعد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والمؤرخة في ٢٠٠٣/١٠/٣١ ، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) ، المجلد ٢٦(٩) ، ٢٠١٢ ، ص٢٠١١.

٤٠- د. قاسم محمد عبيد ، دور الرقابة الشعبية في التصدي لظاهرة الفساد في العراق، بحث منشور في المؤتمر العلمي السنوي لهيئة النزاهة، ٢٠٠٨، ص١٨٤، وفي نفس المعنى د. محمد عبد صالح حسن، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في العراق، بحث منشور في المؤتمر العلمي السنوي لهيئة النزاهة، ٢٠٠٨، ص٣٢٣.

٤١- في نفس المعنى د. علي يوسف الشكري وآخرون، الفساد الإداري والمالي، كلية القانون، جامعة الكوفة، بدون سنة نشر، ص٢٧ .

٤٢- هناك نوع من البطالة يعد بوابة الفساد الوظيفي ويطلق عليها البطالة المقنعة حيث تعرف بأنها: " استخداماً متوصاً للقوى العاملة وتصاحبها انتاجية عمل منخفضة ومعنويات منخفضة" ، د. أسامة حامد محمد وهديل صبحي إسماعيل، البطالة المقنعة بوابة الفساد الوظيفي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١٤، ص٥١ .

٤٣- في نفس المعنى د. عادل عبد العزيز السن، مكافحة أعمال الرشوة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص١١٨.

٤٤- د. أسراء علاء الدين نوري وحازم صباح، دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد (دراسة حالة العراق)، بدون دار وسنة نشر، ص١٤٨، يوسف عبد عطية بحر، الفساد الإداري (المسببات والعلاج) ، دراسة تطبيقية على المستشفيات الكبرى في قطاع غزة، مجلة جامعة الأزهر بغزة ، المجلد ١٣ ، العدد ٢ ، ٢٠١١ ، ص١٢ .

٤٥- د. محمود محمد معابرة، الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة بالقانون الإداري، بدون دار وسنة نشر، ص١١٩ .

٤٦- د.عمر اسماعيل حسين، دور وسائل الإعلام في كشف الفساد الإداري والمالي، مصدر سابق، ص١٢، د. صبحي منصور، أخلاقيات الوظيفة العامة والفساد الإداري، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص٢٠٠ .

٤٧- سمر عادل حسين، الفساد الإداري (أسبابه ، آثاره ، طرق مكافحته) ودور المنظمات العالمية والعربية في مكافحته، بحث منشور في مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، السنة الخامسة ، العدد السابع ، حزيران ٢٠١٤، ص١٣٨.

٤٨- عامر نعمة هاشم، المصدر السابق، ص١٥١ .

٤٩- أنشأت هيئة النزاهة بموجب القانون النظامي الصادر من مجلس الحكم العراقي بالأمر (٥٥) لسنة ٢٠٠٤ واعتبرها دستور جمهورية العراق الدائم لعام ٢٠٠٥ في المادة (١٠٢) منه إحدى الهيئات المستقلة والتي تخضع لرقابة مجلس النواب والتي تنظم أعمالها بقانون، وتعتبر هذه الهيئة من مؤسسات مكافحة الفساد في العراق بالإضافة ديوان الرقابة المالية ومكاتب المفتشين العموميين، رغد عبد الستار إبراهيم، نحو فاعلية أكثر للصحافة المقروءة في ممارسة الدور الرقابي وتطبيق النزاهة ، بحث منشور في مجلة النزاهة والشفافية للدراسات والبحوث، السنة الخامسة، العدد السابع، ٢٠١٤ ، ص١٠٠ .

٥٠- ميسم شاكر ثجيل، دور البحث العلمي في مكافحة آفة العصر (الفساد)، بدون دار وسنة نشر، ص٨ ومابعدها.

٥١- د. حسين عليوي ناصر الزيادي، المصدر السابق، ص١١.

٥٢- ميسم شاكر ثجيل، المصدر السابق، ص٩ ومابعدها.